منظمة
العمـل
الدولية

مواكبة التحوّل الرقمي وثورة الذكاء الاصطناعي في أسواق العمل العربية:

الاتجاهات والتحديات والفرص

أيلول/سبتمبر 2025

الملخص التنفيذي

لا تزال أسواق العمل في الدول العربية تواجه تحديات كبيرة، حيث لم تتجاوز نسبة العاملين من السكان في سن العمل نصف السكان في عام 2024، في وقتٍ يواجه فيه الشباب والنساء بعضًا من أعلى معدلات الإقصاء على مستوى العالم. إلا أن هذا الواقع يُخفي تفاوتات واسعة داخل المنطقة، ناتجة عن اختلافات في الموارد الطبيعية، ومستويات التنمية، والاستقرار السياسي. ففي حين تحظى دول مجلس التعاون الخليجي بقدر من المرونة الاقتصادية ومعدلات توظيف مرتفعة، فإن أسواق العمل فيها لا تزال تعاني من التجزئة، بسبب الاعتماد الكبير على العمالة الوافدة والنفط كمصدر رئيسي للدخل. وعلى الرغم من الجهود المبذولة لتنويع الاقتصاد من خلال تطوير قطاعات مثل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والسياحة، والطاقة المتجددة، إلا أن هناك حاجة لبذل جهود أكبر لتسريع التقدم وتوسيع فرص العمل للمواطنين.

في المقابل، تواجه معظم الدول العربية غير الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي تحديات متفاقمة، تتجسّد في الصراعات، وانعدام الاستقرار، وضعف الإمكانات المالية، أثرت سلباً على نمو القطاع الخاص وأداء سوق العمل، ونتج عنها ارتفاع في معدلات نقص استغلال اليد العاملة واتساع رقعة الاقتصاد غير المنظم. كما أن الانكماش المبكر للقطاع الصناعي وضعف التحول الهيكلي شكّلا عائقًا أمام توفير فرص عمل لائقة.

ويُعد التحوّل الرقمي فرصة حيوية للمنطقة، ترافقها مخاطر متزايدة. لكن، إذا تمّ توجيهه بطريقة شاملة، يمكن أن يُسهم في تحفيز التنويع الاقتصادي، وتعزيز الابتكار، وتوفير فرص عمل جديدة، خاصة للنساء والشباب والفئات المهمشة. غير أن غياب ركائز قوية من بنى تحتية، ومهارات، وحوكمة فعالة، قد يجعل من الرقمنة عاملًا يُفاقم التفاوتات القائمة ويُكرّس تجزئة سوق العمل.

يتجلى التقدم الرقمي اليوم بشكل غير متكافئ في أنحاء المنطقة العربية. ففي دول مجلس التعاون الخليجي، يُوظَّف التحوّل الرقمي بنشاط كأداة استراتيجية لتقليص الاعتماد على النفط، وذلك بدعم من استثمارات ضخمة في التكنولوجيا، والبنية التحتية، ومنظومات الابتكار. وتستفيد هذه الدول من تغطية شبه شاملة للإنترنت، وأنظمة أمن سيبراني متطورة، واعتماد واسع على الخدمات الحكومية الرقمية. وتُعيد التقنيات المتقدمة، وعلى رأسها الذكاء الاصطناعي، تشكيل قطاعات حيوية مثل التجارة الإلكترونية، والرعاية الصحية، والتعليم، والتكنولوجيا المالية، فضلاً عن دورها المتنامي في دفع الابتكار في المدن الذكية والتقنيات الخضراء. ومع ذلك، فإنّ دول مجلس التعاون تتقدم بمستويات مختلفة، حيث بدأت تبرز بعضها كمراكز رقمية عالمية، في حين تمضي دول أخرى بوتيرة أكثر تدرجاً.

أما الدول غير الأعضاء في مجلس التعاون، فترى في الرقمنة فرصة للنمو وتعزيز الشمول، لاسيّما من خلال دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة، وريادة الأعمال، والاندماج في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية. إلا أن معظم هذه الدول تواجه تحديات جسيمة، بدءًا من ضعف البنية التحتية، ونقص القدرات في مجال الأمن السيبراني، وصولاً إلى أوجه عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي. ورغم محدودية انتشار الرقمنة بشكل عام، إلا أن هناك أمثلة واعدة، لا سيما في الأردن ولبنان، إلى جانب تطورات مشجعة في مجالات مختلفة مثل التجارة الإلكترونية، والمدفوعات الرقمية، والخدمات الرقمية العامة.

وعلى صعيد سوق العمل، لطالما شكّلت التحولات التكنولوجية عاملاً مؤثرًا في طبيعة الوظائف، من خلال خلق فرص عمل جديدة، وإلغاء أخرى. واليوم، تُسرّع الرقمنة، بدفع من التقدّم في تقنيات الذكاء الاصطناعي، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي التوليدي ونماذج اللغة الكبيرة، هذه التحولات على المستوى العالمي. ولا تقتصر تأثيرات هذه التحولات على عدد الوظائف فحسب، بل تشمل أيضًا نوعيتها وجودتها، بما ينذر بتداعيات واسعة النطاق على سوق العمل في المنطقة العربية.

وبالرغم من تنوّع التعريفات، يُفهم التوظيف الرقمي عمومًا على أنه العمل الذي يعتمد على التقنيات الرقمية أو يستند إليها في إنجازه. ومن خلال اعتماد مقاربة قطاعية، يمكن قياس التوظيف الرقمي استنادًا إلى درجة الكثافة الرقمية في مختلف القطاعات. وتشير البيانات المتوفرة من بعض الدول العربية إلى أن الإمارات العربية المتحدة تسجل أعلى مستويات توظيف رقمي، بينما تسجّل دولٌ غير أعضاء في مجلس التعاون الخليجي معدلات توظيف أدنى بكثير في القطاعات ذات الكثافة الرقمية العالية.

وتُظهر الاتجاهات الإقليمية أن جزءًا كبيرًا من القوى العاملة لا يزال يتركّز في القطاعات ذات الكثافة الرقمية المتوسطة، ما يشير إلى أن التحول الرقمي جارٍ، لكنه يتطلب مزيدًا من الجهود لتوسيع نطاق التوظيف في القطاعات الرقمية المتقدمة، وتقليص الاعتماد على القطاعات ذات الكثافة الرقمية المنخفضة التي لا تزال تستحوذ على حصة كبيرة من سوق العمل.

وفي السنوات الأخيرة، بات الذكاء الاصطناعي التوليدي محورًا رئيسيًا في الأبحاث المتعلقة بمستقبل العمل. وتشير الأدلة العالمية إلى أن هذا النوع من التكنولوجيا، رغم قدرته على استبدال بعض الوظائف، يُرجَّح أن يكون تأثيره الأهم متمثلًا في تعزيز الأدوار القائمة، من خلال أتمتة مهام معينة بدلًا من إحلال الوظائف بالكامل، ما يرجح ان ينعكس إيجابًا على إنتاجية العمال وكفاءتهم. وتبرز هذه الديناميكية في المنطقة العربية أيضًا، حيث تشير التقديرات إلى أن نسبة ضئيلة من الوظائف، حوالي 2.2 في المائة من إجمالي الوظائف، أو ما يعادل 1.2 مليون وظيفة، معرضة لخطر الأتمتة الكاملة. في المقابل، يُتوقع أن تستفيد نسبة أكبر بكثير، تُقدَّر بـ 14.6 في المائة أو نحو 8 ملايين وظيفة، من تعزيز الأداء اعتمادًا على الذكاء الاصطناعي التوليدي، ما يتيح فرصًا واعدة لتحسين الإنتاجية وجودة الوظائف على حد سواء.

من منظور النوع الاجتماعي، تشير التقديرات إلى أن النساء يشغلن أكثر من ثلاثة أضعاف نسبة الوظائف المعرضة لخطر الأتمتة مقارنةً بالرجال (5.3 في المائة مقابل 1.6 في المائة)، ويُعزى ذلك على الأرجح إلى التوزيع المهني للتشغيل، إذ تتركّز نسبة كبيرة من النساء في وظائف إدارية وروتينية تُعد أكثر عرضة للأتمتة. ولكن في الوقت نفسه، يُتوقع أن تستفيد النساء بدرجة أكبر من فرص التعزيز الرقمي، إذ تعمل نسبة 22.7 في المائة منهن في قطاعات تُعد ملائمة لتبنّي الرقمنة، مقارنةً بـ 13 في المائة فقط من الوظائف التي يشغلها الرجال.

والأهم من ذلك، وعلى الرغم من أن خطر فقدان الوظائف بشكل واسع النطاق يبدو محدودًا في الوقت الراهن، فإن تأثيرات الذكاء الاصطناعي التوليدي يُرجَّح أن تختلف بين الدول. وتشير الاتجاهات العالمية إلى أن البلدان ذات الدخل المرتفع والجاهزية الرقمية المتقدمة أكثر عرضة لتأثيرات الأتمتة والتعزيز، مقارنةً بالبلدان ذات الدخل المنخفض. وبناءً عليه، يُرجّح أن تشهد دول مجلس التعاون الخليجي، بما تمتلكه من جهوزية وبنى تحتية متقدمة ومستويات دخل مرتفعة، آثارًا أوضح لهذه التحولات، في حين أن الدول غير الأعضاء قد تواجه تبنيًا أبطأ وتأثيرات محدودة في المدى القريب.

وعلاوة على ذلك، فإن الرقمنة وتبني تقنيات الذكاء الاصطناعي، بعيدًا عن مخاطر الأتمتة، يُمثلان فرصة واعدة لخلق وظائف جديدة تتطلب دراسة معمقة. وفي هذا الإطار، أُجري تحليل قياسي اقتصادي كلي بالتعاون مع مؤسسة «كامبريدج إيكونوميتريكس»، بالاعتماد على نموذج E3ME، لقياس الأثرين الاقتصادي والتشغيلي لسيناريوهات التحول الرقمي في الدول العربية خلال الفترة الممتدة بين عامي 2024 و2035. وقد استند التحليل إلى سيناريوهين مقارنةً بسيناريو الأساس: السيناريو الأول يفترض تحقيق تغطية شبه شاملة للنطاق العريض (90 في المائة على الأقل من السكان) في مختلف أنحاء المنطقة بحلول عام 2030 (سيناريو توسيع النطاق العريض)؛ أما السيناريو الثاني، فيبني على هذا التوسع من خلال دمج استثمارات في تقنيات الذكاء الاصطناعي والذكاء الاصطناعي التوليدي، لاستكشاف إمكاناتها التحويلية على الاقتصادات وسوق العمل (سيناريو دمج الذكاء الاصطناعي).

تكشف نتائج السيناريوهين عن مسارات مختلفة للنمو الاقتصادي والتشغيلي. ففي سيناريو «توسيع النطاق العريض»، تتحقق مكاسب ثابتة في الناتج المحلي الإجمالي، تُقدّر بنحو 4.6 مليار دولار أميركي بحلول عام 2035. كما يشهد التوظيف تحسنًا مطّردًا، مع خلق صافي يناهز 186,000 فرصة عمل إضافية بحلول نهاية الفترة. في المقابل، يُسجّل سيناريو «دمج الذكاء الاصطناعي» نموًا اقتصاديًا أعلى بكثير، ليصل إلى 14.1 مليار دولار أميركي بحلول عام 2035، ما يعكس الإمكانات التحويلية الكبيرة لتقنيات الذكاء الاصطناعي في تعزيز الابتكار والتنافسية. أما على صعيد التوظيف، فيُظهر السيناريو الثاني منحى أكثر تعقيدًا؛ إذ تسجَّل خسائر مبكرة في الوظائف نتيجة أتمتة المهن المعرّضة للخطر. غير أن هذه الآثار تبدأ بالانحسار اعتبارًا من عام 2028، حيث تُسهم التوسعات القطاعية المدفوعة بالذكاء الاصطناعي في تعزيز صافي فرص العمل، ليصل إلى نحو 118,000 وظيفة إضافية بحلول عام 2035.

ومن المهم التأكيد على أن هذه النتائج تعكس توجهات محتملة وليست توقعات دقيقة، غير أن الخلاصة العامة واضحة: يُنتظر من كلا السيناريوهين أن يكون لهما أثر إيجابي على التوظيف وعلى إجمالي الناتج المحلي. وبالتالي، لا ينبغي للمنطقة أن تنظر إلى الذكاء الاصطناعي والتحوّل الرقمي كمصدر للتهديد، بل كفرصة تستوجب استعدادًا استباقيًا، من

خلال اعتماد سياسات داعمة تمكّن الدول العربية من تعظيم الفوائد الاقتصادية الناتجة عن هذا التحوّل وتعزيز خلق فرص عمل أكثر عددًا وأعلى جودة.

ومن منظور قطاعي، تشير نتائج السيناريوهين إلى اختلاف واضح في توزيع الأثر. فسيناريو «توسيع النطاق العريض» يُفضي إلى نمو وظيفي مستقر وواسع النطاق، مع خسائر طفيفة في بعض القطاعات. أما سيناريو «دمج الذكاء الاصطناعي»، فيُحفّز تحولات هيكلية أعمق، تُفضي إلى مكاسب كبيرة في قطاعات محددة، وخسائر ملحوظة في أخرى. ويبرز قطاعا البناء والنقل والتخزين كمستفيدين رئيسيين من التحول، بتحقيق أكبر المكاسب في التوظيف بحلول عام 2035، في حين تتعرض قطاعات مثل الخدمات العامة، والصناعات التحويلية الأساسية، وتجارة التجزئة إلى تقلّص في الوظائف نتيجة الاضطرابات التي يُحدثها الذكاء الاصطناعي. ومن هنا، تبرز الحاجة الملحّة إلى اعتماد سياسات قطاعية استباقية، تدعم تحولات سوق العمل، وتُسهم في ضمان توزيع عادل لمكاسب التشغيل.

على المستوى المهني، تُظهر الاتجاهات نتائج مماثلة لما سُجّل على الصعيد القطاعي. ففي ظل سيناريو «توسيع النطاق العريض»، لا يُتوقّع حدوث اضطرابات كبيرة في سوق العمل، ما يعكس مسارًا مستقرًا وشاملًا نسبيًا لنمو التشغيل. أما في سيناريو «دمج الذكاء الاصطناعي»، فيُنتظر أن يُعيد التحول الرقمي رسم ملامح سوق العمل، من خلال خلق فرص واسعة في مهن عالية الطلب تعتمد على التكنولوجيا، والإدارة، ومهارات محورها الإنسان، مقابل خسائر في وظائف أخرى. ومن المتوقّع تحقيق مكاسب ملحوظة في التوظيف لدى فئات مثل عمال الخدمات الشخصية، والمهنيين في قطاع التعليم، والسائقين ومشغلي المعدات المتنقلة، إضافةً إلى عمال البناء والحرف المرتبطة بها. كما يُرجَّح أن تستفيد المهن ذات المهارات العالية في مجالات العلوم، والهندسة، والإدارة، من تطبيقات الذكاء الاصطناعي. في المقابل، تواجه المهن التي تتضمّن مهامًا روتينية ومتكررة، مثل الكتبة، وعمال إدخال البيانات، ومندوبي المبيعات، وموظفي خدمة العملاء، تراجعًا كبيرًا نتيجة تسارع الأتمتة.

وتختلف آثار التحول الرقمي على التشغيل أيضًا بحسب الفئة العمرية والنوع الاجتماعي. ففي إطار «سيناريو توسيع النطاق العريض»، يكون التوزيع العمري لمكاسب الوظائف أكثر توازنًا، ويستفيد منه الجميع بدرجات متقاربة، وإن كان الأفراد في سن العمل الرئيسي (25–54 عامًا) يحققون أعلى المكاسب من حيث القيمة المطلقة. أما في «سيناريو دمج الذكاء الاصطناعي»، فتتجه المكاسب نحو الفئات الأصغر سنًا (15–24 عامًا)، بحكم انخراطهم في وظائف تقنية ناشئة، بينما يواجه العمال في سن العمل الرئيسي بعض الخسائر في المراحل الأولى نتيجة الأتمتة، قبل أن يستعيدوا مكاسب صافية بحلول عام 2035. من جانب آخر، تبقى الفئة العمرية الأكبر سنًا (55 عامًا فأكثر) في وضع غير مؤاتٍ، إذ تجد صعوبة في التأقلم مع متطلبات إعادة التأهيل والتطور التكنولوجي، ما يضعها في موقع ضعف في ظل التحول الرقمي المتسارع، ويتطلب بالتالي سياسات مصممة بعناية لدعم مشاركتهم وقدرتهم على التكيف في أسواق العمل الرقمية.

تتجلّى الفوارق بين الجنسين بوضوح في كلا السيناريوهين. ففي «سيناريو توسيع النطاق العريض»، تُسجَّل مكاسب نسبية في التوظيف لكل من النساء والرجال، غير أن الرجال يستفيدون أكثر من حيث القيمة المُطلقة، نتيجة الفجوات الهيكلية القائمة في سوق العمل، والتوزيع القطاعي غير المتوازن. أما في «سيناريو دمج الذكاء الاصطناعي»، فتتسع هذه الفجوات، إذ تواجه النساء خسائر كبيرة في الوظائف الإدارية والروتينية المعرضة للأتمتة، في حين يحصل الرجال على حصة أكبر من فرص العمل الجديدة في القطاعات المدفوعة بالتكنولوجيا، مثل اللوجستيات والبناء، والتي يغلب عليها الطابع الذكوري تاريخيًا. وتُبرز هذه الاتجاهات الحاجة الماسّة إلى سياسات موجّهة تراعي النوع الاجتماعي، لضمان أن يُسهم التحول الرقمي في تعزيز نتائج تشغيل عادلة وشاملة.

> وبالإضافة إلى النوع الاجتماعي والعُمر، تُعد شمولية الفئات المُستضعفة، من العمال ذوي المهارات المحدودة، وذوي الإعاقة، والمهاجرين، واللاجئين، أمرًا بالغ الأهمية.

وبالإضافة إلى النوع الاجتماعي والعُمر، تُعد شمولية الفئات المُستضعفة، من العمال ذوي المهارات المحدودة، وذوي الإعاقة، والمهاجرين، واللاجئين، أمرًا بالغ الأهمية. وعلى الرغم من أن هذه الفئات قد تستفيد

بشكل كبير من الفرص التي يتيحها الاقتصاد الرقمي، إلا أنها في الوقت ذاته عرضة لمخاطر حقيقية تتطلب معالجة استباقية لضمان انتقال عادل لا يُقصي أحدًا.

علاوة على ما سبق، لا يقتصر التحدي في مستقبل العمل الرقمي على حجم الوظائف التي قد تُستحدث أو تتأثر بالذكاء الاصطناعي والرقمنة، بل يشمل كذلك نوعيتها. فالتقنيات الرقمية، وإن كانت تُعزز جودة الوظائف من خلال تحسين الكفاءة وزيادة المرونة والابتكار، إلا أنها تحمل أيضًا مخاطر محتملة، من بينها تراجع استقلالية العامل، وارتفاع مستويات الرقابة، وتزايد هشاشة ظروف العمل. وتُشير هذه الاتجاهات إلى ضرورة اعتماد مقاربة تضع الإنسان في صميم التحوّل الرقمي، بما يضمن توفير عمل لائق وشامل وعادل، في الاقتصادات العربية المتحوّلة.

وبالإضافة الى تأثيره على العمال، يُتوقّع أن يُحقق التحول الرقمي والاعتماد على الذكاء الاصطناعي فوائد ملموسة لأصحاب العمل والشركات، بما في ذلك الشركات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، والتي تُعد العمود الفقري للاقتصادات الإقليمية. فمن خلال تعزيز الوصول إلى أسواق جديدة، وتبسيط العمليات، وتحسين الإنتاجية، وزيادة القدرة على التكيّف، تُتيح التقنيات الرقمية فرصًا غير مسبوقة لهذه الشركات. غير أن الاستفادة الكاملة من هذه الإمكانات لا تزال تعوقها تحديات مستمرة، من أبرزها ضعف الوصول إلى التمويل، ونقص المهارات الرقمية، ورداءة البنية التحتية، وغياب الدعم المؤسسي والحكومي الكافي. وبالتالي، يُعد تذليل هذه العقبات شرطًا أساسيًا لضمان مشاركة فعّالة وشاملة للشركات الصغيرة في عملية التحول الرقمي، وتمكينها من الاستفادة من الفرص التي تتيحها التقنيات الناشئة.

ومن اللافت أن مكاسب الإنتاجية، التي غالبًا ما تُطرح كأحد أبرز فوائد الذكاء الاصطناعي والرقمنة، لا تتحقق بشكل تلقائي، ولا تتوزع بالتساوي بين الشركات أو القطاعات أو الدول. بل يعتمد تحقيق هذه المكاسب على مدى تكامل التكنولوجيا في صميم العمليات التشغيلية، وعلى وجود قيادة رقمية رشيدة، وقوى عاملة مؤهلة، ومشاركة فاعلة من العاملين، إلى جانب عوامل تمكينية أخرى.

وفي السياق العربي، على المستويين القطاعي والاقتصادي الكلي، أعاقت التحديات البنيوية، مثل ضعف المهارات الرقمية، ورداءة البنية التحتية، وارتفاع مستويات العمل غير المنظم، تحقيق قفزات في الإنتاجية رغم زيادة الاعتماد على التكنولوجيا. وتُجسّد هذه الفجوة، التي يُشار إليها أحيانًا بـ«مفارقة الإنتاجية»، ضرورة تبنّي أجندة شاملة للتحول الرقمي تُراعي الخصائص البنيوية للاقتصاد وسوق العمل في المنطقة.

علاوة على ذلك، يظل توفر المهارات المناسبة عاملاً حاسمًا في نجاح الذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي. فمع تغيّر الطلب على المهارات مدفوعًا بالرقمنة، تختلف وتيرة هذا التغيّر ونطاقه بين الدول. ففي دول مجلس التعاون الخليجي، مثل المملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، يتزايد الطلب على المهارات الرقمية والتكنولوجية المتقدمة، مثل الذكاء الاصطناعي، وتحليل البيانات، والبرمجة، والأمن السيبراني، إلى جانب المهارات الشخصية كحلّ المشكلات، والقدرة على التكيف، والقيادة. وتشير بيانات سوق العمل الآنية إلى بداية هذا التحول في معظم بلدان المنطقة، ما يستدعي مضاعفة الجهود لتعزيز المهارات وضمان مواءمتها مع متطلبات الاقتصاد الرقمي.

مع ذلك، لا تزال التحديات مستمرة، إذ تنتشر فجوات المهارات الناتجة عن مناهج دراسية قديمة، وضعف الروابط بين التعليم وسوق، إلى جانب ضعف أنظمة التعليم والتدريب التقني والمهني. حتى في اقتصادات الخليج المتقدمة، لا تزال هناك فجوات ملحوظة في تعليم مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، مع نقص واضح في متخصصي الذكاء الاصطناعي، واعتماد مستمر على الكفاءات الوافدة. أما في الدول منخفضة الدخل والبيئات الهشة (مثل اليمن)، فتُعد ضعف البنية التحتية وقلة الاستثمارات عوامل رئيسية تعيق تطوير المهارات الرقمية.

ومن هذا المنطلق، يجدر بجميع الدول العربية، سواء كانت أعضاء في مجلس التعاون الخليجي أو خارجه، تكثيف جهودها لتحديث أنظمة المهارات، بهدف سد الفجوات وإعداد القوى العاملة الحالية والمستقبلية لتلبية متطلبات العصر الرقمي وتقنيات الذكاء الاصطناعي.

التوصيات السياساتية

على الرغم من التحديات الكبيرة التي يطرحها الذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي، فإن هذه التقنيات توفر فرصاً واسعة لخلق فرص عمل، وتحسين جودة العمل، وزيادة الإنتاجية، شريطة أن تُدعَم بسياسات وطنية استباقية وشاملة، تتوافق مع السياق الأوسع لكل دولة، وتراعي مراحل التنمية المختلفة والتحديات التي تواجهها المنطقة. ويظل بناء إطار شامل للتحول الرقمي، يستند إلى مبادئ العدالة الاجتماعية والحوار الاجتماعي، ويرتكز على النهوض بالمهارات، وتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية، وتعزيز ممارسات العمل العادلة، شرطًا أساسيًا لضمان توزيع منافع الرقمنة بشكل منصف وتعزيز قدرة أسواق العمل على التكيّف مع التحولات المقبلة.

وفيما يلي، ملخّص للتوصيات السياساتية المصممة لمساعدة صنّاع القرار في المنطقة العربية على الاستعداد بشكل أفضل لعالم العمل الرقمي، وتعظيم فوائد الذكاء الاصطناعي، مع التخفيف من مخاطره المحتملة.

1. **الاستثمار في البنية التحتية الرقمية وتضييق الفجوة الرقمية داخل الدول وفيما بينها**

يمثّل توسيع الوصول إلى بنية تحتية رقمية موثوقة وميسورة التكلفة الخطوة الأولى والأساسية نحو تحوّل رقمي شامل. ويتطلب ذلك معالجة التفاوتات الواسعة في الاتصال، ولا سيما في البلدان المنخفضة الدخل، والمناطق الريفية، والمناطق المتأثرة بالنزاعات. ويستدعي هذا جهودًا حكومية موجّهة، تشمل الاستثمار في شبكات النطاق العريض، والكهرباء، ومراكز البيانات، والطاقة المتجددة، مع إرساء مبدأ اعتبار الاتصال الرقمي خدمة عامة. وفي ظل القيود المالية التي تواجهها العديد من الدول غير الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، تبرز أهمية تنويع مصادر التمويل، من خلال تعبئة موارد من صناديق التمويل التنموي متعددة الأطراف، وتعزيز الشراكات الإقليمية في مجال البنية التحتية، وتطوير آليات تمويل مختلط ومبتكر، ترتبط بتحقيق أهداف الشمول الرقمي وخلق فرص العمل.

2. **بناء قوة عاملة ماهرة رقميًا وتعزيز التعلم مدى الحياة**

لا يُمكن ردم الفجوة الرقمية من خلال البنية التحتية وحدها، بل يتطلّب الأمر تطوير رأس مال بشري متمكن رقميًا، عبر استراتيجيات وطنية شاملة واستشرافية للمهارات. وينبغي دمج محو الأمية الرقمية وتعليم العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات (STEM) في مراحل التعليم المبكرة، إلى جانب إصلاح التعليم التقني والمهني والتعليم العالي بما يعكس الطيف الكامل من المهارات المطلوبة في الاقتصاد الرقمي، من مهارات تقنية، إلى مهارات شخصية وقابلة للنقل. ويُعد تعزيز التعلم مدى الحياة أولوية محورية، مع ضرورة استهداف الفئات المهمّشة وضمان شمولها. كما يضطلع أصحاب العمل بدور مهم، وينبغي لهم المساهمة في تطوير المهارات وإعادة تأهيل العاملين، ولا سيما في القطاعات التي تشهد تحولات تكنولوجية جذرية. وبشكل عام، يُعد اتباع نهج متكامل ومتعدد المستويات شرطًا أساسيًا لتمكين جميع الفئات من الازدهار في ظل الاقتصاد الرقمي.

3. **تطوير خدمات توظيف فعّالة وتعزيز أنظمة الحماية الاجتماعية**

لضمان انتقال عادل ومنظّم في خضم التحولات الرقمية، ينبغي الاستثمار في خدمات توظيف ذات جودة عالية، وفي أنظمة حماية اجتماعية شاملة. ويشمل ذلك تعزيز آليات دعم التوظيف، والتوجيه المهني، والدعم الموجّه للأجور، لضمان مرافقة الأفراد المتأثرين بتحولات سوق العمل، بمن فيهم المتضررون من فقدان الوظائف نتيجة الأتمتة. كما أن توسيع نطاق تغطية الحماية الاجتماعية يشكّل ركيزة أساسية لحماية سبل العيش، خاصة في ظل هشاشة قطاعات واسعة من سوق العمل. وتُعدّ هذه التدابير، إلى جانب تعزيز التعلم مدى الحياة وإعادة صقل المهارات، أدوات مركزية لدعم التكيّف مع التحولات، والحد من البطالة طويلة الأمد، والحؤول دون تفاقم الفجوات الاجتماعية، لاسيما بين الفئات الضعيفة والمهمّشة.

4. **الاستثمار في أنظمة معلومات سوق العمل وتوظيف البيانات لدعم التخطيط الاستراتيجي**

يشكّل تطوير أنظمة معلومات سوق العمل (LMIS) ركيزة محورية لتمكين الدول العربية من التكيّف مع متطلبات الاقتصاد الرقمي المتغيّرة. فالحصول على بيانات حديثة وموثوقة يتيح رصد ديناميكيات سوق العمل بشكل فعّال، والحد من فجوات المهارات، واستشراف الاتجاهات المستقبلية، ومواءمة منظومات التعليم والتدريب مع احتياجات سوق العمل الفعلية. وتُعدّ الأدوات التحليلية المتقدمة، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي، والبيانات

الضخمة، والنماذج التنبؤية، أدوات داعمة لصياغة سياسات استباقية قائمة على الأدلة. ومن شأن الاستثمار المنهجي في هذه الأدوات، وتعزيز قدرات أنظمة معلومات سوق العمل، أن يُسهم في وضع استراتيجيات فعّالة وشاملة ومستدامة للتشغيل وتنمية المهارات في مختلف أنحاء المنطقة.

5. **دعم التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي في الشركات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز الابتكار وريادة الأعمال الرقمية**

تُواجه الشركات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في العالم العربي تحديات ملموسة في تبنّي التقنيات الرقمية، تعود إلى محدودية الموارد، وضعف الجهوزية الرقمية، وهشاشة أنظمة الدعم. ولتسريع تحوّلها الرقمي، لا بد من اعتماد نهج تدريجي يُراعي قدراتها واحتياجاتها، مع توفير دعم موجّه من الحكومات يتجاوز البنية التحتية ليشمل آليات تمويل مناسبة، وحوافز لاعتماد التكنولوجيا، وبرامج تدعم الابتكار. ويُعدّ تعزيز الشمول المالي، وتسهيل الحصول على ائتمان مصمّم خصيصًا لهذه الفئات، وتقوية منظومات ريادة الأعمال، من العوامل الأساسية. ويوازي ذلك أهمية إطلاق مبادرات تدريب قابلة للتوسع، تستهدف أصحاب هذه الشركات والعاملين فيها، لبناء مهارات رقمية عملية تُمكّنها من تعزيز قدرتها التنافسية والمشاركة بفعالية في الاقتصاد الرقمي.

6. **تهيئة بيئة سياساتية داعمة لإدارة التحوّل الرقمي وضمان خلق فرص عمل لائقة**

لتحقيق تحول رقمي يُعزّز العمل اللائق، لا بد من مواءمة الاستراتيجيات الرقمية مع سياسات التشغيل من خلال مقاربة حكومية شاملة ومنسّقة. ينبغي أن تُصمَّم السياسات الرقمية بهدف صريح يتمثّل في توليد وظائف جيدة، وتعزيز الإدماج، وتقليص أوجه عدم المساواة. وفي المقابل، يجب أن تتطرّق سياسات العمل والتشغيل بوضوح إلى دور الرقمنة والذكاء الاصطناعي، مع تحديد التدابير المطلوبة لتحقيق انتقال عادل وشامل. ويُعدّ إشراك مؤسسات العمل والشركاء الاجتماعيين في بلورة هذه الاستراتيجيات عنصرًا أساسيًا، على أن تُصاغ بما يتلاءم مع السياقات الوطنية الخاصة بكل دولة، وتخضع للمراجعة الدورية، لضمان مواكبتها للتطورات التقنية وتحوّلات سوق العمل.

7. **تعزيز الأطر القانونية والتنظيمية لتحقيق انتقال رقمي عادل وشامل**

يتوجب على الدول العربية وضع أطر قانونية وتنظيمية شاملة واستشرافية، توازن بين دعم الابتكار وحماية حقوق العمال وتعزيز مبادئ العمل اللائق. ويشمل ذلك تحديث تشريعات العمل لمواجهة تحديات العمل الرقمي، وتنظيم اتخاذ القرارات المعتمدة على تقنيات الذكاء الاصطناعي بما يضمن الشفافية والمساءلة، بالإضافة إلى تعزيز حماية البيانات والأمن السيبراني. كما يجب دعم السياسات التي تحفّز الابتكار، وتوسيع مظلة الحماية الاجتماعية لتشمل العاملين في المنصات الرقمية والوظائف المؤقتة. تُعد هذه الأطر أساسية لضمان انتقال رقمي عادل وشامل، ينسجم مع معايير منظمة العمل الدولية.

8. **تعزيز الحوار الاجتماعي من أجل تحقيق تحول رقمي شامل وعادل**

يتطلب التحول الرقمي الناجح حوارًا اجتماعيًا واسعًا يشمل الحكومات، وأصحاب العمل، والعمال على المستويات الوطنية والقطاعية والمؤسسية. يسهم الحوار الثلاثي في التنبؤ بتحولات سوق العمل، وتحقيق توازن دقيق بين الابتكار والعدالة الاجتماعية، وصياغة سياسات عادلة ومستدامة. وفي أماكن العمل، يعزز إشراك العمال في جهود الرقمنة الثقة، ويحسّن ظروف العمل، ويدعم تبني التكنولوجيا بما يضمن عدالة وإنصاف التحولات الرقمية لجميع الأطراف المعنية.

9. **تعزيز التعاون الإقليمي والدولي في مجال الذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي**

نظرًا للفوارق الكبيرة في مستوى الجهوزية والنمو الرقمي بين الدول العربية، يصبح التعاون الإقليمي والدولي ضرورة ملحّة لتحقيق تحول رقمي عادل وشامل. ينبغي للدول العربية تعزيز التنسيق عبر الهيئات الإقليمية، مثل مجلس التعاون الخليجي وجامعة الدول العربية، لتبادل السياسات وأفضل الممارسات، وتعبئة الموارد المالية والفنية، مع التركيز على دعم الاقتصادات الأقل تطورًا. ويُعدّ إعطاء الأولوية لنقل التكنولوجيا، وتطوير مهارات القوى العاملة، وتعزيز الحوكمة الأخلاقية للذكاء الاصطناعي، ركيزة أساسية لتعزيز النمو الشامل ومرونة سوق العمل. وعلى المستوى الدولي، تمثل المشاركة الفاعلة في الأطر العالمية، مثل الائتلاف العالمي من أجل العدالة الاجتماعية التابع لمنظمة العمل الدولية، عاملًا مهمًا في مواءمة الاستراتيجيات وتعزيز العمل اللائق والإدماج الاجتماعي في العصر الرقمي.

منظمة
العمـل
الدولية

ilo.org

منظمة العمل الدولية
المكتب الإقليمي للدول العربية
مركز أرسكو - شارع جستنيان - منطقة قنطاري
بيروت – لبنان